كلية الحقوق - جامعة المنصورة
قسم الاقتصاد والتشريعات المالية

تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية

جزء من

رسالة لنيل درجة الماجستير في الحقوق

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور/ **إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف**
أستاذ الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية
وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث
كلية الحقوق جامعة المنصورة

إعداد الباحث
أنس عبدالرحمن كريم البوريشة

١٤٤٦هـ - ٢٠٢٤م

مقدمة

إن الفساد ليس ظاهرة محلية أيضاً، وإنما هو ظاهرة عالمية تختلف حدتها من بلد لآخر ومن مجتمع لآخر، وأشد أنواع الفساد ضرراً ذلك الذي يقع في الدول النامية وخاصة الدول التي تفتقر إلى وجود المنظمات غير الحكومية، وتلك التي لم تنضج فيها بعد مؤسسات المجتمع المدني، وأيضاً التي تكون فيها مثل هذه المؤسسات محظورة، فهذه المنظمات والمؤسسات تساعد كثيراً على كشف الآثار السلبية للفساد كما هو الحال في الدول المتقدمة، ومع ذلك فإن معظم الدراسات التي تناولت ظاهرة الفساد بالدراسة والتحليل حتى بداية الثمانينات من القرن الماضي كانت تبحث في الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية وغاب عنها تناول الجانب الاقتصادي لتلك الظاهرة[١].

ويرجع أحد الباحثين تأخر الاقتصاديين في تناول ظاهرة الفساد بالدراسة والتحليل إلى سببين رئيسيين هما: **الأول:** أن معظم الاقتصاديين لم يتفقوا على المقصود بمصطلح "الفساد"، وذلك لأن هذا المصطلح يستخدم للإشارة إلى دائرة واسعة من الأنشطة والممارسات التي تتراوح بين الأشكال البسيطة لإساءة استخدام السلطة العامة من قبل صغار موظفي الحكومة إلى قيام بعض القادة السياسيين بالاستيلاء على أو استغلال الموارد الاقتصادية لبلادهم لتحقيق منافع خاصة، الأمر الذي يجعل من الفساد مصطلحاً فضفاضاً يصعب على الباحثين تحليل الجوانب الاقتصادية له، و**الثاني:** صعوبة استخدام النماذج الاقتصادية لتحليل ودراسة الأسباب والآثار الاقتصادية لظاهرة الفساد[٢].

وإزاء ما ترتب على الآثار الاقتصادية السلبية لظاهرة الفساد وما أدت إليه من عرقلة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أغلب دول العالم الأمر الذي لم يجعل للاقتصاديين أي خيار في تناول تلك الظاهرة بالدراسة والتحليل، وذلك لأن الفساد يعد سبباً رئيسياً لانتشار مشكلات اجتماعية وسياسية واقتصادية فهو ظاهرة اجتماعية ترتبط بكل أوجه المجتمع مما يتطلب جهوداً دولية لمكافحته، فالفساد موجود في كل القطاعات الحكومية والخاصة من خلال السيطرة الشخصية أو احتكار الخدمات وغيرها ويشكل الفساد عقبة أمام النشاط الاقتصادي ويؤثر سلباً في دوائر الأعمال والاستثمار والنمو الاقتصادي ويدفع إلى التخلف، والنزاهة ومكافحة الفساد الاقتصادي هما موضوعان يأخذان مكانة مهمة في جدول أعمال العديد من الدول والمجتمعات على الساحة العالمية ويهدد الفساد

---

(1) Tanzi ،V. "Corruption: Arm's Length Relationships and Markets", in Granulose Florential and Sam Peltzman (eds.) The Economics of Organized Crime, Cambridge University Press, U.K, 1995, pp161-180.

(٢) كمال أمين الوصال، **الفساد دراسة في الأسباب والآثار الاقتصادية**، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، عدد ٢، ٢٠٠٨م، ص ١٥٥.

الاقتصادي تهديداً كبيراً للتنمية المستدامة واستقرار الأنظمة الاقتصادية والسياسية ويتسبب الفساد في تبديد الموارد الوطنية، وتحييد الجهود الإصلاحية، وتعطيل فرص النمو الاقتصادي. في هذا السياق، يأخذ العراق مكانة خاصة نظراً لتحدياته الفريدة والتحولات الهامة التي يشهدها[٣]، **وفي ضوء ذلك يمكن صياغة أهمية وأهداف ومشكلة وخطة البحث والبحث فيما يلي:**

أولاً: أهمية البحث: إن هذا البحث يأتي ليسهم في فهم أعمق للتحديات التي تواجه جهود تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد الاقتصادي، وتساعد في تحديد الطرق التي يمكن بها تحقيق التقدم والتنمية المستدامة في هذا الصدد.

ثانياً: أهداف البحث: دراسة وتحليل التحديات التي تواجه جهود تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد الاقتصادي، بما في ذلك التحديات القانونية والمؤسسية والاجتماعية، وتطوير استراتيجيات فعالة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد الاقتصادي، بناءً على الخبرات الدولية وتحليل التحديات المحلية.

ثالثاً: اشكالية البحث: تتمثل مشكلة البحث في التحديات المتعلقة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد الاقتصادي في العراق وكيف يمكن أن تساهم الاستراتيجيات في التغلب على هذه التحديات وتلخص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: "كيف يمكن تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد الاقتصادي في العراق وعلى الساحة العالمية؟".

رابعاً: خطة البحث:

المبحث الاول : مفاهيم وتأثيرات الفساد الاقتصادي

المطلب الأول: ماهية الفساد الاقتصادي

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية الكلية للفساد

المبحث الثاني: تأثير الفساد الاقتصادي على التنمية

المطلب الأول: تحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد على الدول النامية

المطلب الثاني: آثار الفساد علي الاقتصاد الكلي

المبحث الثالث: عوامل الفساد وتحليل الأسباب الجذرية

المطلب الأول: استكشاف العوامل والمظاهر المحفزة للفساد

المطلب الثاني: تحليل الأسباب الجذرية للظاهرة وتحديد أسبابها

---

[٣] عمار طارق عبد العزيز، **الفساد الإداري وطرق معالجته**، المركز العراقي للأبحاث، بغداد، ٢٠٢٢م.

المبحث الأول

مفاهيم وتأثيرات الفساد الاقتصادي

تمهيد وتقسيم:

تعتبر ظاهرة الفساد ظاهرة قديمة قدم المجتمعات البشرية، وقد ارتبط وجود هذه الظاهرة بوجود أنظمة سياسية وتنظيم سياسي، وهي ظاهرة لا تقتصر على مدينة أو أخرى، ولا على دولة أو ثقافة. الأخرى، وتختلف ظاهرة الفساد في الحجم والدرجة من مجتمع إلى آخر، وعلى الرغم من وجود الفساد في معظم المجتمعات إلا أن البيئة التي تصاحب بعض أنواع الأنظمة السياسية هي ما يشجع على ظهور وتغلغل ظاهرة الفساد أكثر من الأنظمة الأخرى، ورغم أن الأسباب الرئيسية لظهور الفساد وانتشاره تتشابه في معظم المجتمعات، إلا أنه يمكن ملاحظة خصوصية في تفسير ظاهرة الفساد بين شعب وآخر تبعاً لاختلاف الثقافات والقيم السائدة ويتطلب تحديد المسارات واعتماد الاستراتيجيات التي تتكيف مع طبيعة كل مجتمع وبلد[٤].

إن الفساد ليس ظاهرة محلية، بل هو ظاهرة عالمية تختلف خطورتها من بلد إلى آخر ومن مجتمع إلى مجتمع، وتعد أخطر أنواع الفساد هي تلك التي تحدث في الدول النامية، خاصة في الدول التي تفتقر إلى وجود المنظمات غير الحكومية وتلك التي لم تنضج فيها مؤسسات المجتمع المدني بعد، وأيضا عندما يتم حظر مثل هذه المؤسسات فإن هذه المنظمات والمؤسسات تساعد بشكل كبير في الكشف عن الآثار السلبية للفساد، كما هو الحال في الدول المتقدمة[٥]. إلا أن معظم الدراسات التي تناولت ظاهرة الفساد بالدراسة والتحليل حتى بداية الثمانينات ركزت على الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية ولم تتطرق إلى الجانب الاقتصادي لهذه الظاهرة ويرى تانزي أن دراسة "اقتصاديات" الفساد لم تحظ بالاهتمام الكافي من الاقتصاديين الذين تجاهلوا الآثار الاقتصادية للفساد، **وسوف نقوم بتناول ذلك في المطالب التالية:**

المطلب الأول: ماهية الفساد الاقتصادي.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية الكلية للفساد.

---

[٤] محمد صالح، **الفساد يستنزف الموارد الطبيعية ويهدم التوازن البيئي في العراق**، كوردي، ٢٠٢٢.

[٥] أيمن أحمد محمد، **الفساد والمسائلة في العراق**، مؤسسة فريدريش، مكتب الاردن والعراق، ٢٠١٣، ص ٧.

المطلب الأول

ماهية الفساد الاقتصادي

أولاً: مفهوم الفساد الاقتصادي:

لقد عرّف قاموس أكسفورد الإنجليزي الفساد بثلاثة تعريفات، يشير الأول منها إلى الفساد المادي والتحلل المادي للمواد الطبيعية، والثاني إلى الفساد الأخلاقي والثالث يدور حول ظاهرة الفساد الاجتماعي والاقتصادي، محور هذه الدراسة لأن هذا النوع يرتبط ارتباطا وثيقا بمجال الإدارة العامة والنشاط الحكومي، ووفقا لهذا المعنى يعرف قاموس أكسفورد الفساد بأنه انحراف عن مبادئ الأمانة في أداء الوظائف العامة أو أداء ممارسات فاسدة في مؤسسات الدولة أو الدوائر الحكومية مقابل الحصول على رشوة أو تحقيق منافع خاصة وفي ترجمة أخرى الانحراف أو الإضرار بالنزاهة في أداء الوظيفة العامة يعمل من خلال الرشوة والمحسوبية، ويفسر الفساد بالانحلال والتحلل، وضعف النزاهة والفضيلة أو ضعف المبدأ الأخلاقي، والحث إلى الخطأ من غير ربح أو (رشوة)، وخروج عن الاصل أو خروج عما هو صحيح [٦].

ثانياً: أنواع الفساد: يمكن تصنيف أنواع الفساد الاقتصادي حسب القطاع أو المجال الذي يحدث فيه، أو حسب طريقة ارتكابه، **وذلك كما يلي:**

١. **الفساد حسب القطاع أو المجال:** الفساد في القطاع العام يشمل هذا النوع من الفساد جميع أشكال سوء استخدام السلطة أو الموارد العامة من قبل موظفي الحكومة أو المسؤولين ويشمل ذلك الرشوة، والاختلاس، والمحسوبية، والمحاباة، واستغلال النفوذ، والفساد في القطاع الخاص يشمل هذا النوع من الفساد جميع أشكال سوء استخدام السلطة أو الموارد من قبل الشركات أو الأفراد في القطاع الخاص، ويشمل ذلك الاحتيال، والتلاعب بالأسعار، والاحتكار، والرشوة، والفساد في الشركات متعددة الجنسيات، والفساد في المنظمات غير الحكومية يشمل هذا النوع من الفساد جميع أشكال سوء

---

[٦] هشام مصطفي محمد سالم الجميل، **الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي**، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، العدد (٣٠)، ٢٠١٤، ص ٥٣١.

استخدام السلطة أو الموارد من قبل المنظمات غير الحكومية. ويشمل ذلك الرشوة، والاختلاس، والمحسوبية، والمحاباة، واستغلال النفوذ [٧].

٢. **<u>الفساد حسب طريقة ارتكابه</u>:** الفساد الصغير ويشمل هذا النوع من الفساد أشكالًا بسيطة من الفساد مثل دفع رشوة صغيرة أو استخدام النفوذ الشخصي للحصول على ميزة صغيرة، والفساد الكبير: يشمل هذا النوع من الفساد أشكالًا خطيرة من الفساد مثل الاختلاس على نطاق واسع أو الرشوة في المناقصات العامة، **و**الفساد المنظم ويشمل هذا النوع من الفساد الذي يتم ارتكابه من قبل مجموعات منظمة مثل عصابات الجريمة المنظمة أو شبكات الفساد.

٣. **<u>أنواع أخرى من الفساد الاقتصادي:</u> الفساد السياسي** ويشمل هذا النوع من الفساد جميع أشكال استخدام النفوذ السياسي لتحقيق منفعة شخصية أو حزبية، ويشمل ذلك الرشوة، والمحسوبية، والمحاباة، واستغلال النفوذ، **والفساد الإداري** ويشمل هذا النوع من الفساد جميع أشكال سوء استخدام السلطة أو الموارد من قبل موظفي الحكومة أو المسؤولين، ويشمل ذلك الرشوة، والاختلاس، والمحسوبية، والمحاباة، واستغلال النفوذ، **والفساد القضائي** ويشمل هذا النوع من الفساد جميع أشكال سوء استخدام السلطة أو التأثير على الأحكام القضائية من قبل القضاة أو المحامين، ويشمل ذلك الرشوة، والمحسوبية، والمحاباة، واستغلال النفوذ.

<u>ثالثاً: الأسباب الاقتصادية للفساد:</u>

١. انخفاض مستوى المعيشة ووجود الفقر والبطالة أثبتت الدراسات والأبحاث أن هناك علاقة قوية بين الفقر وجرائم الفساد ويساهم انعدام الأمن الاقتصادي وسوء التغذية والرعاية الاجتماعية وارتفاع تكاليف المعيشة علي الفساد[٨].

٢. عدم مراعاة السياسات الاقتصادية، مثل مراعاة ضرورة تحقيق التوازن أو العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية على السكان، مما يؤدي إلى خلل في توزيع الدخل بين فئات وشرائح السكان

---

[٧] شريهان ممدوح أحمد، **جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية**، المجلة القانونية، ٢٠١٨، ص ٨.

[٨] عبدالناصر يوخشيم، محمود الدرسي، **أسباب الفساد وتبعاته الاقتصادية في ليبيا: دراسة تحليلية للفترة (٢٠٠٣ – ٢٠١٨)**، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، مقالة رقم ١٠، الاصدار السادس، جامعة بنغازي، قسم المحاسبة، ٢٠٢١, ص ١٥٩-١٨٠.

مما يسمح للأغنياء باستغلال الموظفين الفقراء وذوي الدخل المحدود لمضاعفة أرباحهم وأرباحهم غير المشروعة.

٣. إسناد الأعباء والمهام التي تتطلبها برامج التنمية إلى أجهزة الدولة الحكومية أو القطاع العام، مما يعني منحها صلاحيات واسعة وتزويدها بميزانيات وتخصيصات مالية كبيرة، دون السماح لها ببناء مؤسساتها وتطوير قدراتها وتأهيل العاملين فيها وتحسين قيادتها في مواجهة احتمالات التسريب والاستغلال، أو إخضاعها للرقابة والتفتيش والمحاسبة للتصرف في الأموال ويعيش الجمهور دون رقابة مالية أو محاسبية، مما يساعد على انتشار الفساد والرشوة[٩].

٤. التحول السريع نحو القطاع الخاص وبيع المؤسسات والمرافق الحكومية لشركات خاصة محلية أو أجنبية، والذي يسمح للوسطاء والوسطاء والوكلاء بإبرام اتفاقيات ودفع عمولات لشراء الشركات الحكومية ما لم تكن قيمتها.

٥. أحد الأسباب الاقتصادية هو السياسة النقدية والمالية غير العادلة، والتي تتمثل في سياسة التوسع في إصدار النقد إلى حد الإفراط مما يؤدي إلى التضخم، مما يؤدي بعد ذلك إلى ارتفاع الأسعار وارتفاعها وانخفاض الدخل الحقيقي، وتدهور القوة الشرائية للنقود ونقص دورها في تسوية المدفوعات المستقبلية وتأثير ذلك على المعاملات والديون وعلى أصحاب الدخول الثابتة، مما دفع العاملين بأجهزة الدولة لمواجهة متطلبات المعيشة إلى تقوية الدافع لارتكاب صور الفساد كالرشوة والاختلاس والسرقة، نظراً لصعوبة سد تلك الفجوة بأساليب مشروعة وصاحب ذلك التوسع المصرفي مع عدم الرقابة الجيدة لتزايد حالات السرقة والاختلاس في قطاع المصارف والمماطلة في سداد القروض[١٠].

٦. تؤدي الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها المجتمعات بسبب الحروب والكوارث إلى محدودية المعروض من السلع والخدمات، ومن ثم يزداد الطلب عليها، مما يؤدي إلى ظهور السوق السوداء، بالإضافة إلى الاحتيال الرشوة لتجنب القوانين والإجراءات التي تفرض في الظروف الاستثنائية.

---

[٩] موالي إبراهيم عبدالحكيم، قانون الوقاية من الفساد و مكافحته، جامعة غرداية كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، ٢٠١٩-٢٠٢٠، ١١.

[10] eckelman, J and B.Powell, **Corruption and the institutional environment for growth**, Comparative Economic Studies, vol. 52, issue 3, 2020, P.21.

٧. في بعض الوظائف حصلت فئات مختلفة على دخل إضافي دون وجود قاعدة واضحة تنظمه، أو مقابل عمل حقيقي لهم، تحت مسميات مختلفة وبدرجات مشروعية مختلفة، مما أدى إلى تمتع هذه الفئات بدخل إضافي وفي نفس الوقت كانوا يحصلون على دخل إضافي مع حرمان فئات واسعة أخرى منها، مما دعا تلك الفئات إلى الفساد وتقبل الرشوة او على الأقل تبريرها أمام أنفسهم[١١].

المطلب الثاني

الآثار الاقتصادية الكلية للفساد

للفساد آثار اقتصادية عديدة، سواء على المستوى الكلي أو الجزئي وفي هذا المطلب سيتم التركيز على أهم هذه التأثيرات الكلية، وهي تأثيرها على النمو الاقتصادي والقطاع الضريبي، بالإضافة إلى تأثير الفساد في الإنفاق العام، وفي سوق الصرف الأجنبي، وفي سوق الأوراق المالية، وفي الصناديق المالية والاستثمارية، **ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:**

أولاً : أثر الفساد على النمو الاقتصادي:

إن الفساد يعيق النمو الاقتصادي من خلال استخلاص الريع مما يؤثر سلبا على هذا النمو سواء بالنسبة لرجال الأعمال المحليين أو الأجانب، كما أظهرت الدراسة المقطعية التي تشير إلى وجود علاقة عكسية بين الفساد والاستثمار مما له آثار سلبية على النمو الاقتصادي، ليس هذا فحسب، بل إن الفساد يثبط الاستثمار الأجنبي ويقلل من الموارد المتاحة للهياكل الأساسية للعملية الإنتاجية والخدمات العامة وبرامج مكافحة الفقر كما أنه يقرر أن الفساد يعيق المؤسسات السياسية من خلال إضعاف شرعيتها وقدرتها على الحفاظ على نفسها وتخضع الحكومات للمساءلة [١٢]، بالتالي يشكل الفساد العقبة الأولى أمام التنمية المستدامة والعقبة الأولى أمام الحد من الفقر والأداء الحكومي الجيد، وإن الفساد لا يؤثر بشكل كامل على الفقراء بشكل مباشر من خلال التخفيض الضعيف للموارد العامة الذي يمارسه المسؤولون المحليون الفاسدون، ولكنه يبقي البلدان الفقيرة فقيرة ويمنعها من تحقيق الثراء، ولهذه الأسباب، يركز مسؤولو المساعدات بشكل متزايد على الفساد وتأثيره على التنمية وهم يدركون ضرورة إيجاد برامج لمساعدة الحكومات على القضاء على الفساد، وهناك من

---

(11) Hameed, Sadika and Jeremiah Magpile, **The costsof Corruption**, A Report of the CSIS Project on Prosperity and Development, Center of Strategic & International Studies, 2023, P.36.

(١٢) يحي غني النجار، **الأثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ١٥، ٢٠٠٩، ص ١٩٦.

يرى عكس ذلك وفي رأيه أن الفساد يحسن الرفاهية الاقتصادية، ويعمل على تحسين الكفاءة الاقتصادية من خلال التغلب على العقبات البيروقراطية المختلفة[١٣].

ويرى البعض أن الفساد يقلل العبء الضريبي على الوحدات الاقتصادية في المجتمع، مما يساعد على تعزيز النمو الاقتصادي وفي ظل وجود الرشوة، لا يكون للحكومة حاجة إلى فرض المزيد من الضرائب لتمويل زيادة رواتب موظفي الحكومة كما تمثل هذه الرشاوى دخلاً إضافياً لموظفي الحكومة من ذوي الدخول المنخفضة ومن ثم تنتفي الحاجة لدى الحكومة لفرض المزيد من الضرائب [١٤].

بل إن هناك من يذهب إلى أبعد من ذلك ويعتقد أن الفساد يمكن أن يؤدي إلى تحقيق نوع من التماسك السياسي، لأنه يزود الأحزاب والجماعات السياسية بالموارد المالية التي تسمح لها بالبقاء والاستمرار، وبالتالي يوفر الديناميكية السياسية والاجتماعية لتحقيق النمو الاقتصادي ومن خلال هذا الرأي يمكننا القول أن الفساد هو آلة تساعد على تسريع النمو الاقتصادي، ولم تلق مثل هذه الكتابات والتحليلات اهتماما، حتى ظهرت ما يسمى بـــالمعجزة الآسيوية وظهور العديد من دول جنوب شرق آسيا، مثل إندونيسيا والفلبين وتايلاند، وهي الدول التي حققت نمو غير مسبوق رغم استشراء الفساد فيها، ويعتقد أصحاب هذا الرأي أن ضبط الفساد أو مأسسته يؤدي إلى الحد من آثاره السلبية وفي ظل هذا الفساد يعرف الإنسان إلى أين يذهب وكم سيدفع للحصول على خدمة أو ميزة، على عكس الفساد العشوائي الذي ينطوي على ضياع الكثير من الوقت والجهد، ولذلك نجد أن هناك من يؤيد هذا الرأي ويعتبرون الفساد في نظرهم عاملاً في تحسين الرفاهية الاقتصادية والكفاءة الاقتصادية من خلال التغلب على مختلف العقبات البيروقراطية وفي بعض التحليلات، يزعم هذا الرأي أن الفساد يمكن أن يعزز النمو الاقتصادي أو على الأقل عدم إعاقته، مما يسهل الاستثمار الداخلي.

ورغم "صحة" هذا الرأي الظاهري و"التألق" الذي يحمله، إلا أنه قد يبدو منطقيا للبعض، فإذا دققنا في هذا الرأي سنجد أنه لا يصمد أمام كثير من الانتقادات الموجهة إليه للأسباب التالية: إن التأكيد على أن الفساد أمر إيجابي لأنه يساعد في التغلب على جمود القوانين والأنظمة الحكومية هو سؤال يفتقر إلى الدقة، لأنه يعالج سطح المشكلة وليس جوهرها، حيث أن هذه القوانين والأنظمة

---

[١٣] محمد محمود فتح الله، **أثر الفساد على النمو الاقتصادي في مصر**، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة جامعة الزقازيق، مصر، ٢٠١٧، ص ٣٥.

[١٤] كمال أمين الوصال، كمال أمين الوصال، **الفساد، دراسة في الأسباب والآثار الاقتصادية** ، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، عدد ٢، ٢٠٠٨ ، ص ١٩٤.

الجامدة ليست محصنة ضد التغيير لأنها أنشئت بسبب جهل أو عدم كفاءة واضعيها، أو عمداً للسماح لبعض موظفي الحكومة الفاسدين باستغلال صلاحياتهم لتحقيق مصالحهم الخاصة، فالواجب تعديل هذه القوانين والأنظمة ووضعها في خدمة الدولة وليس وسيلة لمساعدة الفساد[١٥].

إن الادعاء بأن الرشوة تؤدي إلى تقصير الوقت اللازم لإتمام الإجراءات الإدارية يتناقض مع كون هذا التوفير لا يتحقق إلا لمن يدفع الرشوة وليس لكل من يتعامل مع الجهات والدوائر الحكومية كما أنها تأتي على حساب غير الدافعين، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة متوسط الفترة الزمنية اللازمة لإتمام عملية الإجراءات الإدارية وفي الواقع فإن الوقت اللازم لإتمام هذه الإجراءات، حتى بالنسبة لمن يدفعون الرشاوى، قد يكون أطول من الوقت المطلوب دون رشوة.

ثانياً : أثر الفساد على القطاع الضريبي:

إن الفساد في القطاع الضريبي يشجع البعض على تقديم إقرارات ضريبية تظهر قاعدة ضريبية غير واقعية لهؤلاء الأفراد، وبذلك يتمكنون بشكل خاطئ من إظهار قدرة منخفضة مقارنة بقدرتهم الحقيقية، في حين لا يستطيع الممولين الشرفاء تقليل هذه القدرة بنفس الطريقة وإذا عولج كلاهما فهو الذي يقدم إقرارات صحيحة ذات مقدرة حقيقية على الدفع، ومن يقدم إقرارات كاذبة لا تعكس قدرته الحقيقية على الدفع، بمعاملة ضريبية واحدة، فهذا يعني أن الفساد يخالف مبدأ العدالة الأفقية، التي تقوم على معاملة ضريبية متطابقة للأشخاص ذوي القدرة المتساوية على الدفع ومن ناحية أخرى، يعد هذا انتهاكا لمبدأ العدالة الرأسية، الذي يتطلب معاملة ضريبية مختلفة للأشخاص ذوي القدرة على الدفع المختلفة مما يؤدي في النهاية إلى الفساد الذي يخالف مبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الأعباء العامة في المجتمع، كما يترتب علي الفساد في القطاع الضريبي مقدرة زائفة على الدفع للأفراد المنهمكين في الممارسات الفسادية، مما ينجم عن هذه الممارسات وانتشارها على نطاق واسع انخفاض زائف في الطاقة الضريبية للمجتمع ككل .

ثالثاً : أثر الفساد على الإنفاق الحكومي: [١٦]

---

(15) Kaufman Daniel and Chang-Jin Wei ،Does "Grease Mony" Speed up the Wheels of, Commerce?" NBER Working, 1999, Paper, no 7093.

[١٦] سمير خيري توفيق، **مبدأ سيادة القانون**، وزارة الثقافة والفنون، سلسلة دراسات رقم ١٣٨، العراق، ١٩٧٨، ص١٦٥-١٦٤

ويتمثل في أن طول أمد الفساد وانتشاره في القطاع الحكومي له انعكاسات على تخصيص الإنفاق العام، مما يؤدي إلى تحقيق أقل استفادة ممكنة من هذا الإنفاق وليس أقصى استفادة ممكنة ولذلك فإن انتشار الفساد وانتشاره في مجتمع ما سيؤدي إلى سوء تخصيص الموارد العامة لذلك المجتمع، لأنها ستوجه نحو مجالات إنفاق لا تحظى بالأولوية في الإنفاق العام من وجهة نظر المجتمع ثم ستحظى الأنشطة السطحية مثل الأنشطة الرياضية والأندية والإعلام ونحوها بإنفاق بذخ، وفي المقابل سيتم إغفال العديد من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المهمة، أو لن يكون الإنفاق عليها كافيا، مثل الإنفاق على القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، أو الإنفاق على تطوير المناطق النائية، وسيتميز تنفيذ المشاريع والمناقصات العامة بدرجة عالية من التميز، وبالتالي سيتم استيراد المواد الأولية ومواد البناء والآلات وتطويرها من بعض الدول الأجنبية، في حين أن هذه البضائع المستوردة من هذه الدول قد لا تكون جيدة أو رخيصة مقارنة بالمصادر الأخرى المتاحة. بالإضافة إلى ذلك، سيتم إرساء المناقصات والمشاريع المهمة في بعض الشركات المملوكة لأصحاب النفوذ والهيبة في المجتمعات.

رابعاً: أثر الفساد على التجارة الخارجية:

من المرجح أن يمتد التأثير إلى ما هو أبعد من التأثير على العلاقات الاقتصادية بين الدول كما يؤثر الفساد على الاستثمارات سواء الوطنية أو الأجنبية كما أوضحنا، يمكن أن يكون للفساد آثار ملموسة على العلاقات الاقتصادية بين الدول أيضا، فكما يؤثر الفساد على الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي فإن الفساد قد تكون له آثار ملموسة على التجارة على التجارة الخارجية، ويعتقد داني رودريك أن الفساد يمكن، حسب الظروف، أن يزيد أو يقلل من العقبات أمام التجارة الدولية وكثيراً ما تتزايد العقبات إذا خرج الفساد عن نطاق السيطرة، أو كان مكلفاً للغاية، أو كانت القيود أقل إذا كان الفساد هو ثاني أفضل استجابة للحواجز القائمة أو التشوهات الأخرى[1]، وفي العديد من البلدان، البلدان، تشتهر وكالات الجمارك بالفساد، ولكن هذا التأثير الصافي غير واضح فابتزاز مقاول الشحن من قبل مسؤولي الجمارك، والتهديد، على سبيل المثال، بترك شحنة من الموز على ظهر السفينة، يمكن أن يقلل من مستوى الواردات إذا لم يتمكن مقاول الشحن من دفع الرشوة، أو لم يكن راغبا في ذلك. ويختلف الأمر لو افترضنا وضعا آخر، وهو لو افترضنا أن مصدر الموز عرض تقديم

---

[1] هشام مصطفى محمد سالم الجمل، **الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي**، مرجع سابق، ص ٥٧٣.

رشوة لموظف الجمارك إذا قام بتخفيض مقدار الرسم، فإن الفساد في هذه الحالة قد يزيد حجم التجارة.

المبحث الثاني

تأثير الفساد الاقتصادي على التنمية

تمهيد وتقسيم:

مما لاشك يه أن قضية التنمية المستدامة هي واحدة من الموضوعات التي حظيت باهتمام كبير على مدى السنوات ٢٠ الماضية بسبب القضايا والأزمات المالية والاجتماعية الناشئة التي نشأت على المستوى العالمي وأثرت على جميع البلدان بطرق متنوعة كما دع دول العالم إلى تبني آليات نظرية وعملية لتحقيق نمو مستدام يحفظ العدالة الاجتماعية وحماية البيئة وحقوق الأجيال القادمة، ولعل أبرز ما يؤكد أهمية التنمية المستدامة على المستوى العالمي هو اعتماد هذين المفهومين من قبل وكالات الأمم المتحدة لاتخاذ اتجاه عالمي يهدف إلى تركيز جهود جميع الدول لتحقيق الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية مع التركيز الإنساني الرئيسي، كما عبر عنه وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في مقدمة تقرير اهداف التنمية المستدامة الامم المتحدة ٢٠١٦ بقوله بأطلاق خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة سلمت الدول الأعضاء بان لكرامة الفرد أهمية أساسية وان اهداف الخطة وغاياتها ينبغي ان تتحقق على مستوى جميع الدول والشعوب ولجميع شرائح المجتمع وأصبحت الاستدامة التنموية مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالمي النامي والصناعي على حد سواء تتبناها هيئات شعبية ورسمية وتطالب بتطبيقها فعقدت من أجلها القمم والمؤتمرات والندوات [١]، **وسوف نتناول ذلك في المطالب التالية:**

المطلب الأول

تحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد على الدول النامية

إن الفساد يساهم في انخفاض كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى جودة البنية التحتية العامة بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار أو تحولها أو تزيد من تكلفتها، للفساد

---

[١] بتول حسن محمد، نوار محمد منير، **أليات تفعيل الدور الرقابي في تقييم البرامج والسياسات الوطنية لتنفيذ لأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠**، ديوان الرقابة المالية الاتحادي ، دائرة الشؤون الفنية والدراسات، ٢٠١٦، ص ٢.

تأثير مباشر على حجم ونوعية الاستثمار العام الخاصة بموارد الاستثمار الأجنبي، ففي الوقت الذي تسعى فيه الدول النامية إلى جذب الموارد الاستثمارية، ونظرا لإمكانية هذه الاستثمارات في نقل المهارات والتكنولوجيا، فقد أظهرت الدراسات أن الفساد يضعف هذه التدفقات الاستثمارية ويمكن أن يعطلها، مما قد يسهم في انخفاض الإنتاجية المالية، ويؤدي إلى انخفاض مؤشرات التنمية البشرية، خاصة فيما يتعلق بمؤشرات التعليم والصحة [١]، ويرتبط الفساد بتدهور توزيع الدخل والثروة، من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع والنظام السياسي، **وذلك كما يلي:**

أولاً: الفساد وأثاره علي الاقتصاد: يعيق النمو الاقتصادي من خلال استخراج الريع من الاستثمار في الفوائض الاقتصادية، مما يؤثر سلباً على هذا النمو سواء على رواد الأعمال المحليين أو الأجانب، فالفساد يقلل ويهدر الدخل القومي بطرق عديدة ففي قطاع الضرائب، على سبيل المثال، يساعد على التهرب من دفع الضرائب المستحقة ويقلل من إيرادات الضرائب التي تشكل الدعامة الأساسية للموارد العامة. فالبيئة الفاسدة يمكن أن تجتذب المستثمرين الفاسدين الذين يعرفون كيف يتعاملون مع تلك البيئات، فيكسبون أضعاف ما يستثمرونه، ليس على أسس اقتصادية متينة، بل بفضل استخدام قوى الفساد في المجتمع، مما يضر بالاقتصاد الوطني. ومصالح المواطنين في أسوأ الأحوال. كما أظهرت بعض الدراسات أن تأثير الفساد على النمو الاقتصادي كبير جداً، حيث تم اختبار مجموعة من المتغيرات لتحليل العلاقة بين الفساد وهيكل الإنفاق الحكومي، وتم التوصل إلى أن الفساد يقلل الاستثمار والنمو الاقتصادي، ويغير هيكل الإنفاق العام ويؤدي إلى انخفاض معدل الإنفاق على الخدمات العامة[٢].

ثانياً: تأثير الفساد على الاقتصاد العالمي: يُؤدّي الفساد إلى زيادة تكاليف التجارة الدولية، مما يُعيق قدرة الدول النامية على التنافس في السوق العالمية [٣]، كما يُؤدّي إلى فقدان ثقة المستثمرين الأجانب في الدول النامية، بالتالي يعمل علي إعاقة التجارة الدولية، كما يُؤدّي الفساد إلى إحجام المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في الدول النامية، يُؤدّي إلى نقص فرص العمل ونمو الاقتصاد في الدول النامية، فيعمل علي إعاقة الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يعمل علي إضعاف المؤسسات

---

[١] مجدي رمضان محمد أحمد، **الفساد الإداري وأثره علي التنمية الاقتصادية في مصر**، جامعة بورسعيد، كلية التجارة، قسم العلوم السياسية والادارة العامة، ٢٠١٨، ص٢٢٢.

[٢] هاني على الطهراوي، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، ط٣ الثقافة والنشر والتوزيع، العراق ٢٠٠٨ ص.٢٧٥-١٤٧.

[٣] عبد الخالق عبد الله، **الفساد: أسبابه وآثاره وطرق مكافحته**، دار المعرفة، ٢٠٠٨.

الدولية حيث يُؤدّي الفساد إلى إضعاف المؤسسات الدولية، مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي، ويُؤدّي إلى صعوبة التوصل إلى اتفاقيات دولية تُعزّز التعاون الدولي.

المطلب الثاني

أثار الفساد علي الاقتصاد الكلي

إن الفساد الاقتصادي يمكن أن يؤدي تعطيل خطط التنمية إلى العديد من التأثيرات السلبية على الاستقرار الاقتصادي، منها تقليل الاستثمار فعندما يتم تعطيل خطط التنمية، يصبح المستثمرون أقل ثقة في الاقتصاد، مما يؤدي إلى تقليل الاستثمار، كما يؤدي ذلك إلى نقص في رأس المال اللازم لنمو الاقتصاد، وانخفاض الإنتاجية: فعندما يتم تعطيل خطط التنمية، تصبح البنية التحتية أقل كفاءة، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية، ويؤدي ذلك إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي ونقص في فرص العمل، وتفاقم الفقر فعندما يتم تعطيل خطط التنمية، تزداد صعوبة حصول الناس على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، كما يؤدي ذلك إلى تفاقم الفقر وعدم المساواة، **وذلك كما يلي:**

أولاً: قياس الفساد الاقتصادي:

حيث تعتبر مسألة القياس الكمي لمدى الفساد الاقتصادي في مختلف اقتصادات العالم مسألة صعبة للغاية، وذلك بسبب موثوقية الإحصائيات المتعلقة بالأنشطة التي تغذي الفساد في العالم وصعوبة تقديرها كمياً، وسنشير إلى طرق قياس الفساد الاقتصادي من خلال الدراسات المتعلقة بالمنظمات الدولية المهتمة بقضايا الفساد على المستوى العالمي، **ومنها ما يلي**[1]**:**

١. **مؤشر مدركات الفساد:** هو مؤشر مدركات الفساد الخاص بمنظمة الشفافية الدولية، وهو يقوم بقياس وتصنيف الدول حسب درجات الفساد التي تم الحصول عليها في العديد من المجالات مثل: الإدارات العامة، المجال السياسي، مختلف المجالات الاقتصادية والمالية...إلخ. المؤشر يأتي من التحقيقات الجارية، ويستخدم مصادر المعلومات المتعلقة بالفساد من الخبراء والتحقيقات الميدانية من مختلف المنظمات الدولية المستقلة والمعترف بها دلياً.

٢. **مؤشر منظمة الشفافية الدولية:** وهو مؤشر يبين لنا درجات الفساد لكل دولة ويصنف دول العالم حسب درجتها في هذا المؤشر، حيث يتم ترتيبها في المركز الأخير من الدول الأقل فساداً ذات

---

[1] مطاي عبد القادر، **علي حبيش، مؤشر قياس الفساد الاقتصادي واثاره الاقتصادية والاجتماعية**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد٢، ٢٠١٧، ص ٢٧٢.

أعلى عدد من الدرجات إلى الدولة الأكثر فساداً، مع أصغر رقم في النتيجة، ويعتمد هذا المؤشر على عدة مصادر استطلاعات تقييمات تختلف عن بعضها باختلاف العينة التي تدرسها ونظام القياس الذي تستخدمه ومصدر المعطيات الإحصائية التي تعتمد عليها، وفي النهاية يتم تجميع هذه البيانات في مؤشر واحد فقط.

٣. **مؤشر دفع الرشوة:** وهو مؤشر يقيس مدى انتشار الرشوة في البيئة الاقتصادية لمختلف دول العالم، وتترتّب دول العالم من الدول التي تكاد تكون معدومة فيها الرشوة إلى الدول الأكثر تميزاً بدفع الرشاوى ميدانياً، للاحتفال بمختلف المعاملات والأعمال الإدارية والاقتصادية [١].

٤. **مؤشرات صادرة عن منظمة الشفافية الدولية الشفافية الدولية:** منظمة دولية غير حكومية تأسست عام ١٩٩٣ في برلين بألمانيا، هدفها ليس مربحا، بل اكتشاف حقيقة الفساد المنتشر في عدة دول حول العالم وتطوير الآليات وطرق مكافحتها وتضم حاليا ١٠٠ فرع محلي في عدة دول حول العالم، ولها أمانة عامة في برلين بألمانيا.

ثانياً: مؤشرات البنك العالمي:

ترتكز استراتيجية البنك الدولي على الاهتمام بقضايا الحوكمة ومكافحة الفساد بكافة أشكاله، والعمل على تحسين النتائج التنموية والخدمية، فضلا عن الإدارة المثلى للإيرادات والحوكمة الرشيدة للاستثمارات، وتندرج هذه الاستراتيجية ضمن الاستراتيجية الوطنية والبرامج القطرية وبرامج التعاون التي أطلقها البنك الدولي، ولذلك فإن مؤشرات قياس الفساد، بالإضافة إلى منظمة الشفافية الدولية، يتم تنفيذها من قبل عدة منظمات حكومية وغير حكومية أخرى بناءً على طرق حسابية مختلفة، ومن بين هذه المنظمات هناك مؤشر البنك الدولي [٢]، وعموماً فإن مؤشرات البنك العالمي تعتمد على العديد من المصادر المختلفة من حيث العينة المدروسة ونظام القياس المستخدم، بشكل عام، يتم انتقاد مؤشرات الفساد وطريقة قياسها لكونها مؤشرات تقريبية لا تقيس مدى انتشار الفساد الفعلي من خلال انتشار ممارساته، بل هي مؤشرات توصف بأنها انطباعية، أي أنها تشير إلى المدركات وتصورات المستجيبين في التقييمات واستطلاعات الرأي، وليس التعبير عن واقع ممارسات الفساد، إذ يشير كل مؤشر إلى شكل وممارسة الفساد الاقتصادي في البلاد. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن مؤشرات البنك الدولي يتم تجميعها من مجموعة متنوعة من المصادر، بما في ذلك

---

[١] علي طاهر الحمود، **مكافحة الفساد في العراق**، مركز البيان للدراسات والتخطيط، الطبعة الأولي، ٢٠٢٣.

[٢] مطاي عبد القادر، **مؤشر قياس الفساد الاقتصادي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية**، مرجع سابق، ص ٢٧٣.

تقييمات الخبراء والمسوحات لرواد الأعمال ومديري المؤسسات الاقتصادية، التي تجريها المنظمات الدولية ووكالات تقييم المخاطر التجارية والسياسية وتصنيفها ومراكز البحوث والجهات غير الحكومية والمنظمات الحكومية، **وتشمل هذه المؤشرات ما يلي:**

١. **مؤشر ضبط الفساد:** يقيس هذا المؤشر مدى الفساد بين موظفي الحكومة، وتكرار الدفعات الإضافية غير المنتظمة التي يتلقونها لإكمال بعض الأعمال المتعلقة بتصاريح التصدير والاستيراد والتراخيص التجارية والتقديرات الضريبية وطلبات القروض، ويقيس مدى تأثير الفساد على بيئة الأعمال وجاذبية البلاد كمكان لممارسة الأعمال التجارية[١].

٢. **مؤشر الرأي والمساءلة:** ويقيس إمكانية تداول السلطة في الحكومة، ودرجة قدرة المؤسسات على حماية الحريات والمشاركة السياسية الحرة، وفعالية السلطة التشريعية وقدرتها على المطالبة بالمسؤولية والمساءلة، كما يقيس المؤشر درجة شفافية بيئة الأعمال والإجراءات الحكومية، ومدى اطلاع الشركات على تطور الأنظمة التي تحكم نشاطها.

٣. **مؤشر حكم القانون:** ويشمل قياس درجة الثقة والامتثال للأعراف القانونية في المجتمع، وفعالية السلطة القضائية والامتثال للقرارات القضائية، ومدى إمكانية اللجوء إلى القضاء بسبب الإجراءات الحكومية الجامحة، والقدرة على مقاضاة الحكومة، ومحاسبته أمام محاكم مستقلة ومحايدة.

٤. **مؤشر نوعية الأداة التنظيمية:** ويقيس هذا المؤشر مدى دور وتدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، وعبء التشريعات والضوابط التي تفرضها على الشركات، ومدى اتساع وفعالية اللوائح القانونية، ودرجة انفتاح العقود من القطاع العام إلى المستثمرين والقطاع الخاص ومشاركته في مشاريع البنية التحتية أو هيمنة المشاريع المملوكة للدولة ودرجة المنافسة في السوق ودرجة الفساد أو الكفاءة.

٥. **مؤشر فعالية الحكومة:** ويقيس هذا المؤشر كفاءة الخدمات والإجراءات البيروقراطية، ودرجة الاستقلال عن الضغوط السياسية وكفاءة وقدرة موظفي الحكومة على تنفيذ القرارات بعيداً عن ضغوط القطاع الخاص، بالإضافة إلى قياس درجة الاستخدام الفعال للموارد المتوفرة.

---

[١] رمزي محمود حامد ردايدة، **أثر الفساد السياسي والاقتصادي**، مذكرة الماجستير في تخصص علوم سياسية، اقتصاد سياسي دولي، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٦، ص ١١٠.

المبحث الثالث

عوامل الفساد وتحليل الأسباب الجذرية

تمهيد وتقسيم:

تعد ظاهرة الفساد الإداري ظاهرة عالمية واسعة الانتشار وعميقة الجذور، تكتسب أبعادا واسعة تتقاطع فيها عوامل مختلفة، ولا يستثنى منها أي مجتمع أو نظام سياسي. يمثل الفساد خطرا محدقا تواجهه الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، حيث أنه يشكل عائقا كبيرا أمام تحقيق التنمية المستدامة من خلال المساهمة في ضعف النمو، وترجع الفروق إلى تدني كفاءة وأداء القطاع الحكومي، وارتفاع الأضرار على المال العام، ورغم الجهود المبذولة لمكافحة الفساد والحد من انتشاره إلا أنه في تزايد مع مرور الأيام، ولعل السبب في ذلك يعود إلى انعدام الرقابة الذاتية لدى الأفراد من جهة وصعوبة كشفها من جهة أخرى، لأن كل مشارك في عملية الفساد يحاول إخفاء معالمها خوفا من حدوثها، تحت طائلة العقاب أو رغبة منه في تحقيق المنفعة التي يسعى إليها[1]، **وعلي ذلك سيتم تقسيم هذا المبحث إلي مطلبين كما يلي:**

المطلب الأول

استكشاف العوامل والمظاهر المحفزة للفساد

إن ظاهرة الفساد استحوذت ومواجهتها في العراق على اهتمام هيئات النزاهة ومؤسساتها الرقابية، خاصة في السنوات الأخيرة التي أعقبت الاحتلال، كما حظي باهتمام العديد من الاقتصاديين بعد أن تركز معظم الاهتمام على تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث بدأ الفساد يعصف بكافة المجالات والمرافق العامة، مخلفا آثارا اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة، والتي اختلفت باختلاف المرحلة التي يمر بها، حيث كان العراق يمر بمرحلة مثل السياسة الاقتصادية الجديدة وسوء أساليب إدارة الاقتصاد الوطني، وساهم الاحتلال في انتشار ظاهرة الفساد الاقتصادي وترسيخ المشكلات الاقتصادية[2]، وقد أدى الفساد إلى زيادة معدلات التضخم نتيجة الإدارة الخاطئة. العمل على زيادة

---

[1] راضية مسعود، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد المالي في الجزائر واستراتيجيات مكافحته**، مجلة الأبحاث القانونية المعمقة، عدد ٢٩، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر، ٢٠١٨، ص ٤٣.

[2] نبيل جعفر عبد الرضا، محمد جاسم عواد، استراتيجية مقترحة لمعالجة الفساد في الاقتصاد العراقي، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٧، ص٢.

أسعار المشتقات النفطية كشكل من أشكال خفض الدعم الحكومي، بهدف تطبيق آلية التحول إلى اقتصاد السوق أولا، والحد من عمليات الفساد المتمثلة بتهريب النفط أخيرا، زاد من مشكلة التضخم، إذ كان ذلك سحبت على التكاليف المرتفعة ومن ثم الأسعار، كما أدى الفساد إلى زيادة حدة الفقر من خلال تأثيره المباشر على حياة المواطنين، وأدى الفساد المستشري في المؤسسات الحكومية إلى تراجع مستويات المعيشة ورفاهية المجتمع، كما اقترن بضعف الأداء الحكومي في تقديم الخدمات العامة التي ترتبط بحياة الفقراء[١].

وقد أدى إلى تراجع مؤشرات التنمية البشرية كالتعليم والصحة، إذ يظهر الواقع العراقي بعد عام ٢٠٠٣ أن الفساد قلص الموارد الموجهة نحو أهداف التنمية البشرية، كما أضعف الموارد المخصصة لها، وساهم الفساد في تفاقم المشكلة، و تشويه الإنفاق الحكومي، بعد تخصيص أموال كبيرة لقطاعات لا تحقق النفع العام، في حين أن هناك قطاعات ذات أولوية لو أنفقت هذه الأموال عليها لأدت إلى تنمية الاقتصاد العراقي، وتأثير الفساد في خفض الإيرادات بسبب غياب سلطة القانون الحكومية وعدم وضوح القوانين، مما جعل الرشوة والتزوير والتهرب الضريبي من أشكال الفساد الشائعة في دوائر تحصيل الجمارك الضرائب [٢].

وتتعدد آثار الفساد، كتراجع مستوى الاستثمار، وانتشار المخدرات، وهجرة العمالة الماهرة، وغيرها، التي لا نستطيع الخوض فيها لأنها تحتاج إلى بحث منفصل إلا أننا ارتأينا أن تكون هذه المقدمة مدخلاً رئيسياً للبحث المقدم ومما سبق لا بد من مواجهة الفساد الذي لم يعد بالمهمة السهلة، لأنه سيواجه تحديات داخلية وخارجية كبيرة، تتطلب توافر إرادة سياسية حقيقية وتضافر الجهود المحلية والدولية كما لا بد هنا من وضع المعايير الصحيحة في الحد من ظاهرة الفساد، والعمل على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتوافر الشفافية، فبدونها سيتم نهب المال العام، وهو ما سيكون ضروريا في إعادة بناء الدولة المنهكة للاقتصاد في العراق[٣].

وتظل مكافحة الفساد مسعى طويل الأمد يتطلب اعتماد استراتيجيات مواجهة شاملة، من خلال بناء نظام نزاهة وطني يقوم على مبدأ المساءلة السياسية والإصلاح الاقتصادي، وأن تؤدي الإصلاحات

---

[١] راضية مسعود، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد المالي في الجزائر ومكافحته**، مرجع سابق، ص٤٥.

[٢] مطاي عبد القادر، **علي حبيش، مؤشر قياس الفساد الاقتصادي واثاره الاقتصادية والاجتماعية**، مرجع سابق، ص ٢٧٧.

[3] Farah, Salah Abdirahman and Hussein Abdi Ali (2018) , " **A study on the causes of unemployment a mong university Graduates in Kenya: A case of Garissa country , Kenya** ", Journal of economics and commerce, vol.1, P.21.

إلى تعزيز مؤسسات وآليات الحكم من أجل الحد من الفساد، وتطويره، ووضع التدابير التي تحد من الانغماس في الممارسات الفاسدة، وقد أدت السياسات التي اتبعتها الأنظمة المتعاقبة في العراق إلى استشراء ظاهرة الفساد الاقتصادي في العراق الأمر الذي يستدعي توفير الدعم السياسي لإجراءات مناهضة الفساد في العراق، **ونوضحها فيما يلي:**

أولاً : تعزيز الحكم الصالح في مواجهة الفساد[١]:

لقد أكدت الدراسات الاقتصادية أن الحكم الرشيد يؤثر على التنمية الاقتصادية، إذ تؤثر نوعية الحكم وطبيعة القدرات المؤسسية للدولة على مستويات التنمية والقدرة التنافسية الاقتصادية من خلال مكافحة الفساد، وما الحكم الرشيد إلا عنصر من عناصر قوة الدولة إذا تزامن مع الشفافية والمساءلة، حيث يوفر البيئة المناسبة لتقدم المجتمع ويحقق الشرعية والحرية في إقامة الروابط بين المجتمع والدولة من خلال المشاركة في الحياة العامة، كذلك باعتباره تعاوناً متواصلاً بين الحكومة والمجتمع المدني، تستطيع من خلاله المؤسسات الحكومية مراقبة الفساد والحد منه، **ولكي يرسى الحكم الرشيد في العراق أسساً متينة للقضاء على الفساد وحصره في أضيق حدوده، لا بد من اتباع ما يلي:**

١. **الديمقراطية:** تعتبر الديمقراطية إحدى ركائز الحكم الرشيد، لأنها آلية حكم توفر نظاماً سياسياً متكاملاً قادراً على كبح الفساد وحصره في أضيق نطاق، لأنه يتميز بالتعددية الحزبية وتداول السلطة، مما يحول دون حدوث منع الحزب السياسي من احتكار السلطة والنفوذ، وهذا يضع الحزب المنافس من الأقلية البرلمانية في حالة مراقبة مستمرة للحكومة وتحديد أخطائها والحد من فسادها، وأن مبدأ تداول السلطة يجعل مؤسسات صنع القرار وكل ممارساتها مكشوفة، وهذا ما يعطل أهم سمات الفساد وهي الإخفاء والتستر خلف النفوذ[٢]. وهكذا فإن الحكومة تحت المجهر ودائرة المراقبة المستمرة، ورغم المزايا التي تتميز بها الديمقراطية، إلا أنها لا تقدم الحلول الكافية للمشاكل الاقتصادية، لأن مخرجاتها ونتائجها لا تعتمد فقط على كفاءة الاستخدام، بل أيضاً على جودة المدخلات، مثل القرارات الجيدة والخطط المدروسة التي تحد من ظاهرة الفساد، بمعنى آخر، عندما نجعل من قضية الديمقراطية أحد الحلول لمعالجة الفساد، علينا أن نحسن تفكيرنا حول مواصفات الممارسة الديمقراطية ولم تتمكن الديمقراطية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ من مواجهة الفساد، رغم التقدم الذي حققه العراق في هذا الجانب بسبب المحاصصة السياسية وبحسب مؤشر الحرية في

---

[١] محمد زاهي المغيربي، **بناء الدولة والمساءلة والشفافية**، منتدى ليبيا للتنمية البشرية، ليبيا، ٢٠١٧، ص٣.

[٢] ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **رؤية جديدة لنظام إدارة الدولة والمجتمع**، نيويورك، مكتب تطوير سياسات التنمية ١٩٩٢،ص٨

العالم لعام ٢٠٠٧ الذي يضم (٢١) دولة عربية، احتل العراق المرتبة الثانية بين الدول العربية بعد جزر القمر والتي تتمتع بديمقراطية عالية، لكنها في نفس العام احتلت المرتبة الأخيرة في العالم العربي من حيث انتشار الفساد.

وعلي ذلك يجب صياغة ديمقراطية متوازنة بعيداً عن المحاصصة السياسية، قادرة على تنظيم النشاطات الاقتصادية، وتنمية الموارد الوطنية، والقضاء على الفساد من خلال[١] بناء التحول الديمقراطي على مستوى الدولة والمجتمع، من خلال اللامركزية والمشاركة الكاملة في عمليات صنع القرار الاقتصادي ورسم السياسات بما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تمكينهم من الإشراف على مشاريع التنمية وتنفيذها علمياً، وإلغاء انواع التمييز الاقتصادي والاجتماعي والقانوني بين كافة فئات المجتمع وخاصة النساء والشباب والمسنين والعمل وفق البند (اولا) ب من المادة (٢٩) من الدستور العراقي الذي يتضمن حماية الشرائح الاجتماعية بما يضمن تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية التي تقلل من دائرة الفقر [٢]، والسماح بالوصول إلى المعلومات وخلق بيئة لا يخشى فيها الناس انتقاد الفساد وفضحه، وتعزيز ثقافة المواطن بقيم المشاركة والاعتماد على الذات والتسامح والانفتاح.

٢. **<u>استقلال القضاء:</u>** يعتبر القضاء المستقل أحد أهم ركائز الديمقراطية لأنه يساعد على ضمان المساءلة وحماية حقوق الإنسان ضد جميع أنواع السياسات الخاطئة وغير العادلة، فالقضاء المستقل هو سلوك وإجراء جديد في العراق كما اتسم به القضاء في العقود الثلاثة الماضية بسبب عدم الاستقلالية وعدم المساءلة عن أعمال الفساد، مما خلق فرص الفساد ونهب المال العام وعليه، كما يجب على الحكومة العراقية الحالية أن تعمل وفق البند الأول من المادة ١٩ من الدستور العراقي، الذي يتضمن استقلال القضاء، وبناء سلطة قضائية متكاملة ومستقلة حتى تتمكن من القيام بدورها في التحقيق في الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة مع الاعتراف بوجود علاقة متبادلة بين النمو الاقتصادي والإصلاحات القضائية، فالمساءلة القضائية هي أحد العوامل التي تعمل على ضبط المؤسسات الاقتصادية من خلال تطبيق القوانين المتعلقة بالأسواق والاحتكارات، وحماية الممتلكات الفردية، فضلا عن الكشف عن طبيعة المخالفات والأعمال غير القانونية التي تفسد عمل هذه المؤسسات، وتعزيز استقلال القضاء في العراق ومنع كافة أنواع التدخل في شؤونه وتفعيل دوره في مكافحة الفساد وحماية

---

[١] محمد زاهي المغيربي، **بناء الدولة والمساءلة والشفافية**، منتدى ليبيا للتنمية البشرية، ليبيا، ٢٠١٧، ص١٤.

[٢] جمهورية العراق ، الدستور العراقي ، بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص.٧

الحريات واحترام الحقوق العامة والخاصة على حد سواء التي تمثل جوهر عملية التنمية البشرية المستدامة[١].

ولا بد من إصلاح القضاء من خلال العمل على تطبيق مبدأ استقلال القضاء لضمان سير الإجراءات القضائية ومحاسبة المفسدين بشكل عادل ومحايد، والسرعة في حل قضايا الفساد بشكل عادل وصارم في نفس الوقت، بعيداً عن الآثار الجانبية، وتعيين القضاة مستقلين بعيداً عن الاعتبارات السياسية والطائفية، ويجب أن يكونوا من ذوي الكفاءة والنزاهة وذوي المؤهلات المناسبة في القانون، وتعزيز دور القضاة في المساءلة وكشف الفساد من خلال تحسين قدراتهم البشرية والفنية، وكذلك القدرات المالية التي تتيح لهم التدقيق والتحقيق في مصادر الفساد في الهياكل والمؤسسات الاقتصادية للدولة [٢]، وسن قوانين تشدد العقوبات على من يشارك في عمليات الفساد، كالاستبعاد من العمل أو الغرامة الكبيرة أو السجن لمدة طويلة، مما يقلل من الفساد ويحول الوظيفة العامة إلى أداة لتحقيق الربح العام، والفصل المتوازن بين السلطات الثلاث (التنفيذية – التشريعية – القضائية)، حيث تعتبر السلطات الثلاث من ركائز نظام النزاهة الوطني لما تتمتع به من إمكانات كبيرة في التصدي للفساد، إلا أن ذلك لا يتأتى إلا من خلال احترام مبدأ التوازن والفصل بين السلطات الثلاث وجعلها مكافحة للفساد، ويجب على الحكومة أن الحد من الفساد المستشري، وفي هياكل الدولة، ويجب على الحكومة العراقية أن تعمل وفق المادة (٤٥) من الدستور العراقي، وإنهاء التداخل بين السلطات الثلاث وتحقيق التوازنات المطلوبة بينهم، مع ضمان استقلال القضاء ونزاهته، وبما يؤدي إلى إضعاف السلطة التنفيذية وتهميش وظائفها[٣].

ومن أجل جعل السلطات الثلاث قوية وقادرة على إنجاز الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في مقدمتها محاربة الفساد، يجب إتباع [٤] اعتماد مبدأ الديمقراطية في تداول السلطة وضمان انتخابات

---

[١] رمزي ذكي، **انفجار العجز علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي**، الطبعة الأولى، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، ٢٠٢٣، ص ١٩.

[٢] يحي الرفاني، **نزاهة الانتخابات واستقلال القضاء**، القاهرة مركز الاهرام للدراسات وحقوق الإنسان، ٢٠٠٦، ص ١٧٣.

[٣] رمزي ذكي، **انفجار العجز علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي**، مرجع سابق، ص ٢٦.

[٤] نبيل جعفر عبد الرضا، **محمد جاسم عواد، استراتيجية مقترحة لمعالجة الفساد في الاقتصاد العراقي**، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٧، ص ٧.

حرة ونزيهة، مما يفتح المجال أمام مناقشة السياسات والإخفاقات من خلال الشفافية المتاحة وأي انحراف أو خطأ يخضع للإفصاح وبالتالي للمناقشة وتصفية الحسابات، وويجب على السلطة التشريعية، البرلمان، سن القوانين التي تضمن عدم وجود تعارض في المصالح بينها وبين السلطة التنفيذية، مما يمنع السلطتين من انتهاك دورهما والتزاماتهما، ويضمن الرقابة والمساءلة وشفافية العمل الحكومي، وإقرار قوانين الذمة المالية التي تكشف ما يملكه المسؤولون في الدولة من أموال وعقارات وغيرها، مما يسمح لهم ولأفراد أسرهم بمراقبة دخلهم وأصولهم المالية لمنع الإثراء غير المشروع، وعلى السلطة التشريعية تنفيذ البند (أولا) من المادة (١٣٨) الفقرة (ج) من الدستور العراقي المتضمن إقالة أي عضو في الحكومة إذا ثبت عدم كفاءته ونزاهته، ورقابة صارمة من السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية، مما يمنع استخدام صلاحياتها لتحقيق مصلحة خاصة على حساب عامة الناس، وإتاحة الفرصة للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني للاطلاع على التقارير المتعلقة بالشكاوى المقدمة من المواطنين حول الفساد، ومتابعة التحقيقات الجارية بشأنها.

٣. **حرية الصحافة والإعلام:** من أجل تعزيز الانفتاح في المجتمع وكشف الفساد والفاسدين في هياكل ومؤسسات الدولة العراقية، لا بد من تطوير حرية الصحافة وحرية الرأي والتعبير، التي أصبحت منذ ذلك الحين أحد العوامل المهمة في كبح جماحها، كما إن الإعلام قادر على خلق مناخ للحوار الديمقراطي من خلال الحصول على المعلومات الدقيقة حول قضايا الفساد وإيصالها إلى المواطنين في الوقت المناسب إلا أن الصحافة والإعلام في العراق لا تزال تواجه عقبات تحد من عملها، مثل الحصول على المعلومات الرسمية، مما يضعف قدرتها على البحث عن بؤر الفساد والمفسدين وكشفها[١].

وفي هذا الإطار يجب أن تتبنى الحكومة العراقية من خلال سعيها في مكافحة الفساد إستراتيجية تمكن الصحافة ووسائل الأعلام ليكونا عنصرين أساسيين في الكشف والحد من الفساد، وعلى وفق[٢] تعزيز دور الإعلام بشكل كامل كمثال رابع في عملية كشف ومحاكمة الفساد والمفسدين في هياكل الدولة، وخاصة في المؤسسات الاقتصادية، وتعزيز وتطوير وسائل الإعلام في نشر ثقافة النزاهة

---

(1) Farah, Salah Abdirahman and Hussein Abdi Ali (2018) , " **A study on the causes of unemployment a mong university Graduates in Kenya: A case of Garissa country , Kenya** ", Journal of economics and commerce, vol.1, P.21.

[٢] انطوان مسرة ، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد ،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٧، ص ٤٩٢.

والشفافية والمساءلة وتوعية الأفراد بها، ومخاطر الفساد وأثره على المجتمع والاقتصاد الوطني، ويجب أن تكون الصحافة ووسائل الإعلام مستقلة وغير حزبية حتى تتمكن من تقديم معلومات دقيقة وواقعية عن الفساد، وتحسين الشفافية والنزاهة في المؤسسات الإعلامية نفسها حتى تكون صادقة في مكافحة الفساد، وتساعد وسائل الإعلام المواطنين على التعرف على المعلومات وأماكن تواجدها، وخاصة المعلومات المتعلقة باحتياجاتهم، حتى لا يتعرضوا للابتزاز أو غيره من أنواع الفساد، وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة الفساد

وشددت استراتيجيات البنك الدولي لمكافحة الفساد على أهمية المجتمع المدني في مكافحة الفساد من خلال المطالبة بمساءلة الحكومة وأوضحوا أن إحدى الأولويات الأساسية التي ستسمح للدولة بأن تصبح أكثر شفافية هي تسهيل مشاركة منظمات المجتمع المدني ومراقبتها ومن الصعب أن نتصور عملية تنمية حقيقية دون توفر إنجاز سياسي أو مشروع ثقافي لدعم الدولة (المجتمع المدني) يسمح لها بإجراء تحولات ديمقراطية شاملة في مؤسسات الدولة لتحديد احتياجات التنمية ومكافحة الفساد، ومن هذا المنطلق يجب على منظمات المجتمع المدني أن تساعد في مكافحة الفساد تكون الأولوية من خلال [١] تفعيل البند (١) من المادة (٤٣) من الدستور العراقي لتعزيز ودعم وتطوير مؤسسات المجتمع المدني وضمان استقلالها بما يتفق مع الوسائل السليمة لتحقيق أهدافها المشروعة [٢]، تعزيز مؤسسات المجتمع المدني لرصد وجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بظاهرة الفساد بطريقة مهنية ودقيقة وعادلة للوصول إلى الفاسدين وتقديمهم إلى العدالة، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في تعريف القيم الإنسانية واحترام القانون وحماية الفقراء وخلق الانسجام بين المصالح العامة والخاصة لضمان حماية المال العام [٣].

المطلب الثاني

تحليل الأسباب الجذرية للظاهرة وتحديد أسبابها

يقول تقرير جديد أعده خبراء الصندوق إن الحرب القوية ضد الفساد تسمح للدول بتحسين الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو والتنمية، ويشكل الفساد العام، الذي يعرف بأنه إساءة استخدام

---

[1] Hameed, Sadika and Jeremiah Magpile (2014), **"The costsof Corruption"**,A Report of the CSIS Project on Prosperity and Development, Center of Strategic & International Studies, P.33.

[٢] جمهورية العراق، الدستور العراقي، بغداد، ٢٠٠٧، ص ٤٦.

[٣] ولاء علي البحيري، **المجتمع المدني والإصلاح السياسي**، مجلة علوم إنسانية، العدد (٣٨)، ٢٠٠٨، ص ٣.

الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، عبئا ثقيلا على الاقتصادات في جميع مراحل التنمية، وتواجه الحكومات في جميع أنحاء العالم التحدي المتمثل في معالجة مخاوف المواطنين المتزايدة بشأن الفساد المتفشي، مثل الفساد الذي انتشر مؤخرا فضائح في العديد من الدول، وقالت كريستين لاغارد، المديرة العامة لصندوق النقد الدولي: "في حين أن التكاليف الاقتصادية المباشرة للفساد معروفة جيدا، فإن التكاليف غير المباشرة قد تكون أكبر وأكثر خطورة، مما يؤدي إلى انخفاض النمو واتساع فجوة التفاوت في الدخل وللفساد أيضا آثار أكثر ضررا على المجتمع. "إنه يقوض الثقة في الحكومة ويضعف المعايير الأخلاقية للمواطنين الأفراد."، وأضافت: "بالنظر إلى التأثير المحتمل للفساد على استقرار الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي المستدام، فقد شارك صندوق النقد الدولي بنشاط في مساعدة الدول الأعضاء على تطوير وتنفيذ استراتيجيات مكافحة الفساد"[١].

كما يشير التقرير الذي صدر اليوم بعنوان "الفساد: التكاليف واستراتيجيات الاحتواء"، إلى أن الفساد يعيق إدارة الميزانية والسياسة النقدية، ويضعف الرقابة المالية، ويضر في نهاية المطاف بالنمو الشامل ويستند التحليل الوارد في التقرير إلى دراسات اقتصادية مستفيضة حول هذا الموضوع، فضلا عن الخبرة التي اكتسبها صندوق النقد الدولي من العمل مع العديد من البلدان ويوضح التقرير أن هذه القضية لها "تداعيات على الاقتصاد الكلي" أي أنها شرط أساسي لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، الذي يقع في صميم ولاية الصندوق [٢]، على الرغم من صعوبة قياس التكاليف الاقتصادية للفساد بدقة، إلا أنها يمكن أن تكون كبيرة وتشير تقديرات حديثة إلى أن التكلفة السنوية للرشوة تتراوح بين نحو ١,٥ تريليون دولار و٢ تريليون دولار (حوالي ٢% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي) ويمكن أن تكون التكاليف الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الفساد أعلى من ذلك بكثير، **ونوضح ذلك من خلال ما يلي:**

أولاً: عرقله الفساد لمسيرة النمو الاقتصادي:

يذكر التقرير أن الفساد يؤثر على التنمية الاقتصادية بعدة طرق وهي[٣] يضعف قدرة الدولة على تعبئة الإيرادات والقيام بمهامها الأساسية ويدمر الفساد ثقافة الامتثال ويؤدي إلى المزيد من التهرب

---

[١] نبيل جعفر عبد الرضا، **محمد جاسم عواد، استراتيجية مقترحة لمعالجة الفساد في الاقتصاد العراقي**، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٧، ص ٧.

[٢] صنوق النقد الدولي، مكافحة الفساد مطلب أساسي لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي — تقرير لصندوق النقد الدولي، ٢٠١٦.

[٣] يوسف حسن يوسف، **الفساد الاداري والاقتصادي والكسب غير المشروع وطرق مكافحته**، دار التعليم الجامعي، ط١، الاسكندرية، ٢٠١٨، ص ٤٣.

الضريبي على سبيل المثال، إذا نظر المواطنون إلى الإعفاءات الضريبية على أنها تعسفية، فسيكون لديهم حافز أقل لدفع الضرائب وهذا يقلل من إيرادات الحكومة ويجعلها غير قادرة على تقديم الخدمات العامة، الأمر الذي قد يكون له عواقب سلبية على النمو، والفساد يزيد من تكلفة عملية المشتريات العامة ويقلل من كمية الإنفاق العام ويقلل من جودته كما أنه يسمح باختلاس الأموال من خلال المعاملات خارج الميزانية ويؤدي هذا الاختلاس إلى تقليص الموارد المتاحة للاستثمار العام وغيره من أشكال الإنفاق ذات الأولوية، مما يؤدي إلى اتساع فجوات البنية التحتية وإعاقة النمو.

يؤدي انخفاض الإيرادات الحكومية في كثير من الأحيان إلى زيادة اعتماد البلدان على تمويل البنك المركزي، مما يؤدي إلى تشويه التضخم في البلاد وفي الوقت نفسه، يؤدي الفساد إلى إضعاف الرقابة المالية وتقويض استقرار النظام المالي ويرجع ذلك إلى انخفاض مستوى الإقراض والممارسات التنظيمية وضعف الإشراف على البنوك، وأخيرا، فإن تأثير الفساد يمكن أن يؤدي إلى زيادة تكلفة دخول الأسواق المالية لأن المقرضين يأخذون ذلك في الاعتبار ويتفاقم الضرر الذي يلحق بالقطاع الخاص بسبب الفساد من خلال زيادة الشعور بعدم الأمان داخل الشركات وتشكيل حاجز أمام دخول الشركات الجديدة إلى السوق، ويتم تخصيص الموارد للأنشطة الربحية بدلاً من الأنشطة الإنتاجية، ويمكن أن ينطوي أيضًا على تكاليف اجتماعية وبيئية كبيرة، فانخفاض المخصصات المخصصة للبرامج الاجتماعية والموارد المفقودة بسبب الفساد يحد من تنمية رأس المال البشري وفي الوقت نفسه، كما يؤدي ضعف الأنظمة البيئية وضعف إنفاذها إلى زيادة التلوث واستغلال المزيد من الموارد الطبيعية أكثر من اللازم وفي الحالات القصوى، يمكن أن يؤدي الفساد في النظام إلى زعزعة الاستقرار السياسي والصراع ويرى التقرير أن وفرة الموارد الطبيعية يمكن أن تجعل الوضع أسوأ[١].

ثانياً: استراتيجيات تخفيف الفساد:

وفي حين يعترف التقرير بعدم وجود نهج واحد يناسب الجميع، فإنه يسلط الضوء أيضا على الأهمية الحاسمة لوضع نهج شامل ويجب استكمال التدابير القصيرة الأجل ذات الأثر الفوري بتدابير وقائية مع الإنفاذ المتسق ويقدم التقرير إرشادات عملية لصناع السياسات ويستند إلى وجهة نظر

---

[١] صندوق النقد الدولي، مكافحة الفساد مطلب أساسي لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي — تقرير لصندوق النقد الدولي، ٢٠١٦.

https://www.imf.org/ar/News/Articles/2015/09/28/04/53/sores051116a

الصندوق لدعم أعضائه في تصميم وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، بما في ذلك استراتيجيات مكافحة الفساد ويحدد التقرير أربع لبنات أساسية[١] هي الشفافية شرط أساسي يجب على الدول اعتماد معايير دولية لشفافية المالية العامة والقطاع المالي ونظرا للحصة النسبية للصناعات الاستخراجية في العديد من الاقتصادات، فإن الشفافية لها أهمية خاصة في هذا القطاع ويتعين على الحكومات أيضاً أن تدعم المعايير الدولية للشفافية في ملكية الشركات وتلعب حرية الصحافة أيضًا دورًا رئيسيًا في فضح الممارسات الفاسدة، ولتعزيز سيادة القانون، يجب أن يكون هناك تهديد واضح بالملاحقة القضائية ويجب أن تستهدف عملية التنفيذ القطاع الخاص أيضًا. في بعض الحالات، يجب إنشاء مؤسسات متخصصة جديدة عندما تكون المؤسسات القائمة فاسدة ويجب وضع إطار فعال لمكافحة غسل الأموال للحد من غسل عائدات الفساد، والإفراط في التنظيم يؤدي إلى الريع الذي يكون توزيعه حسب تقدير المسؤولين ويجب التخلص منه إن إلغاء القيود التنظيمية والتبسيط هما حجر الزاوية في الاستراتيجيات الفعالة لمكافحة الفساد ومع ذلك، فإن إنشاء إطار مؤسسي أولي مناسب يعد شرطًا ضروريًا للانتقال بعيدًا عن الأسواق الاحتكارية الخاضعة لسيطرة الدولة الاقتصادات الناشئة في أوروبا الشرقية، وضرورة خلق إطار قانوني واضح ومع ذلك، لا فائدة من تطوير أفضل الأطر ما لم يتم تنفيذها فالتنفيذ يعني وجود مؤسسات فعالة ويتلخص الهدف الرئيسي بشكل خاص في بناء كادر من الموظفين الحكوميين الأكفاء المستقلين عن النفوذ الخاص والنفوذ السياسي والذين يفتخرون بهذا الاستقلال وفي نهاية المطاف، تلعب القيادة دورًا حاسمًا فيجب على القادة أنفسهم أن يكونوا قدوة ويضمنوا اتخاذ الإجراءات الحاسمة عند الضرورة.

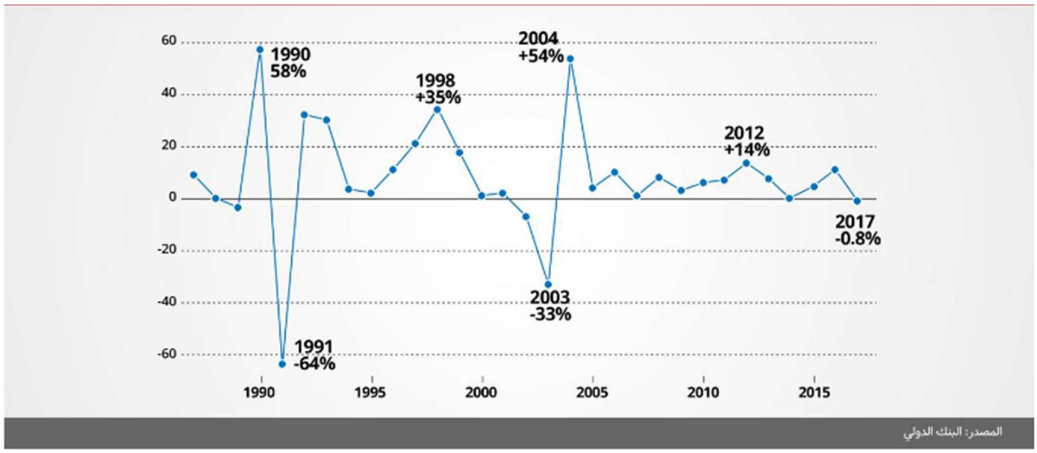

[١] يوسف حسن يوسف، **الفساد الاداري والاقتصادي والكسب غير المشروع ومكافحته**، مرجع سابق، ص ٤٤.

والرسم البياني أعلاه يوضح معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي من عام ١٩٨٧ إلى عام ٢٠١٧ حسب البنك الدولي، مما يعكس التذبذب الكبير في أداء الاقتصاد العراقي، والذي يعود إلى عدة أسباب أهمها: ويعتمد الاقتصاد العراقي على عائدات النفط التي تتقلب أسعارها وترتفع وتنخفض على مر السنين وفي السنوات الأخيرة، أدى الإنفاق الحكومي الضخم على استقرار الوضع الأمني والعسكري في العراق إلى إهدار ثروات العراق التي كان ينبغي استغلالها لتحسين الوضع الاقتصادي ووضع خطط ومشاريع تنموية من شأنها إحداث نهضة اقتصادية شاملة. ووفقا لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA)، بلغ العجز في ميزانية الحكومة العراقية ٨ مليارات دولار في عام ٢٠١٧ وحده[١].

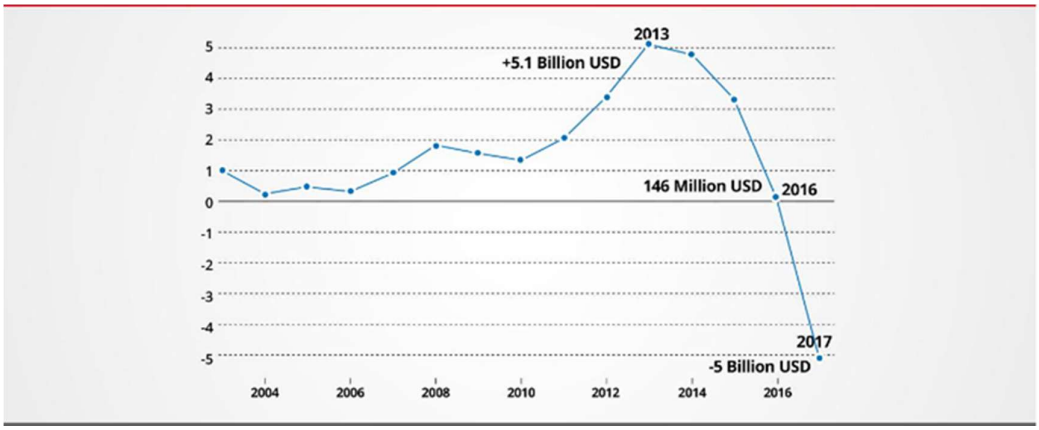

تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق بالدولار الأمريكي منذ العام ٢٠١٣، حيث تشير بيانات البنك الدولي إلى تراجع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧، إذ بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في السوق العراقية عام ٢٠١٧ ٥,١ مليار دولار، في حين بلغ حجم سحب الاستثمار الأجنبي المباشر ووصلت الاستثمارات من السوق العراقية إلى ٥ مليارات دولار في عام ٢٠١٧، مما يعكس مشكلة أمنية سياسية حقيقية تدفع المستثمرين المحليين والأجانب وأصحاب رؤوس الأموال إلى الانسحاب من السوق العراقية والبحث عن أسواق أخرى أكثر أمانا واستقرارا.

ثالثاً: تكامل العلاقة السياسية الاقتصادية في العراق:

[١] مستقبل الاستقرار في العراق،
STRATEGEICS, 2019. https://strategiecs.com/ar/analyses/the-future-of-iraqs-stability

إن السياسة والاقتصاد ترتبط ارتباطاً وثيقاً وقوياً في كل دولة، حيث تساعد السياسات العامة للدولة، من خلال الإدارة الداخلية والخارجية لشؤون الدولة، على دعم ونمو الاقتصاد المحلي وزيادة كفاءة أدائه وفي الوقت نفسه يلبي الاقتصاد احتياجات السياسة ويزيد من أدائها من خلال البحث عن كل فرصة لتعزيز الاقتصاد ودعمه إذا لم تكن هناك أهداف اقتصادية للسياسة، فستكون عديمة الفائدة وبدون محتوى حقيقي[١]. ويؤدي الاستقرار السياسي إلى خلق بيئة آمنة ومستقرة ومحفزة للتنمية والابتكار والإبداع، إذ لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية بمعزل عن الاستقرار السياسي والأمني. كما يساهم الاستقرار السياسي في بناء الثقة في مؤسسات الدولة، ووقف هجرة رؤوس الأموال خارج الدولة، وجذب الاستثمار الأجنبي إلى الدولة، فضلاً عن تعميق مبدأ مؤسسات الدولة وقوانينها؛ وهذا بدوره يؤدي إلى النمو الاقتصادي والازدهار ويزيد من الشفافية والنزاهة في الدولة، مما يساعد على كسب ثقة المستثمرين. وبطبيعة الحال، فإن جذب الاستثمار يساهم بشكل مباشر في زيادة عدد فرص العمل التي يتم خلقها وخفض معدل البطالة في الدولة.

ومن الجدير بالذكر أن التغيير السياسي الذي شهده العراق بعد عام ٢٠٠٣ كان بمثابة نقطة تحول في تاريخ العراق، ألا وهي التحول من نظام الحزب الحاكم الواحد إلى نظام ديمقراطي قائم على حكم الشعب، فقد جاء ذلك اليوم بشكل صادم وصادم فجأة وسقطت معظم مؤسسات الدولة وأركانها مثل الجيش والأمن والبنية التحتية والصناعة، وبتسلسل الأحداث، بعد تحقيق الاستقرار السياسي المنشود، فإن مهمة الجانب الاقتصادي هي تحقيق الاستقرار الاقتصادي والانتقال إلى نظام السوق الحر، على أن يكون انتقالاً تدريجياً يعتمده السكان بشكل كامل وما يتبعه من تطورات. تصبح الحكومات، كما إن انتقال الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد السوق، وهو أمر مفاجئ وصادم لمجتمع اعتاد على الدولة في اقتصاده، لا يقبله المجتمع، خاصة عندما يتزامن هذا التحول مع تغيير سياسي مفاجئ في وقت تفتقر فيه الدولة ثقافة ديمقراطية اجتماعية بين أفراد المجتمع[٢].

إن تعقيد بيئة الأعمال ساهم في صعوبة قيام القطاع الخاص العراقي بمزاولة أنشطته بحرية وسلاسة، حيث أن هناك العديد من العوائق التي تحد من عملياته، بدءاً من بدء الأنشطة التجارية وصولاً إلى الحصول على تراخيص البناء، وشراء الكهرباء، وتسجيل الممتلكات، الاقتراض وحماية

---

[١] محمد علي الزيني، **الاقتصـــاد العـــراقي الواقع الحالي وتحديات المستقبل**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولي، ٢٠٠٦.

[٢] مستقبل الاستقرار في العراقSTRATEGEICS

https://strategiecs.com/ar/analyses/the-future-of-iraqs-stability ،٢٠١٩ ،

المستثمرين الأقلية ودفع الضرائب، بما في ذلك التجارة عبر الحدود وإنفاذ العقود وتسوية الإعسار، ويُشار إلى أنه في تقرير ممارسة الأعمال لعام ٢٠١٩ الصادر عن البنك الدولي، احتل العراق المركز ١٧١ من أصل ١٩٠ اقتصاداً في المؤشر، فيما بلغت النتيجة الإجمالية لبند "سهولة ممارسة الأعمال" على المستوى العالمي ٤٤,٧٢ نقطة، أي أقل من القيمة المتوسطة. من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمقدار ٥٨,٣٠ نقطة (١٠٠ هي الأفضل و٠ هي الأسوأ)، مما يسلط الضوء على ضعف بيئة الأعمال في الاقتصاد العراقي.

رابعاً: الحلول المقترحة والتوصيات للقضاء علي الفساد:

تعيش دولة العراق حالياً أزمة حقيقية على كافة الأصعدة والمستويات، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو أمنية أو اجتماعية أو ثقافية لذلك لا بد من إيجاد الحلول والخطط العملية ووضع الرؤى المستقبلية التي سيتم تنفيذها على أرض الواقع للنهوض بالدولة العراقية على كافة الأصعدة والقطاعات، وذلك من خلال مكافحة الفساد المالي والإداري المتفشي في وزارات الدولة، وفصل عملية صنع القرار السياسي عن السياسة الدينية من خلال التركيز على نظام دستوري ديمقراطي متوازن تنفذه حكومة مدنية وطنية ملتزمة بالكفاءة والنزاهة، وتعزيز عودة الكفاءات العراقية من الخارج من خلال البرامج التي تعتمدها الدولة للاستفادة من هذه الكفاءات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية وغيرها، وذلك من خلال إسناد مناصب إدارية حقيقية لهم ومنحهم الامتيازات والتسهيلات، وإنشاء مجلس اقتصادي يتولى صياغة وتنفيذ سياسات العراق الاقتصادية وبرامج التنمية الاقتصادية، بحيث يكون هذا المجلس منفصلاً عن أي تدخل سياسي أو اتخاذ قرار مثل السلطة القضائية في الدولة [١].

وتعزيز سيادة القانون واعتماد السياسات والخطط القائمة على تطبيق واحترام القانون من قبل السلطات العليا، والاستفادة من تجارب الشركات الأجنبية وتجربة الدول التي تعرضت للحروب والكوارث واستطاعت أن تكون قدوة للدول المتقدمة وخاصة في مشاريع التنمية الوطنية والبنية التحتية، ووضع استراتيجية عملية تشاركية بين الحكومة والقطاع الخاص الذي طالما أهملته الدولة، وتوسيع علاقات الدولة العراقية مع دول الجوار بهدف تطوير قطاع التجارة الخارجية وتشجيع الدول

---

[١] حسين عليوي ناصر الزيادي، الفساد المالي والاداري في العراق، مركز الرافدين للحوار، الطبعة الأولي، ٢٠٢٣، ص ١٤٤.

المجاورة والأجنبية على الاستثمار في العراق، وتنظيم قطاع السياحة الدينية في العراق تحت إشراف الحكومة.

وحيث تزامنت الإصلاحات السياسية مع الإصلاحات الاقتصادية، فتزامنت مراحل بناء الديمقراطية مع مراحل بناء الاقتصاد الحر، وتفعيل دور المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، وتكيف الاقتصاد مع الخصخصة، وإعادة توجيه وإدارة الموارد البشرية العراقية سواء كانت علمية أو فنية أو إدارية، وتوظيف واستغلال الموارد العراقية في القطاعات الزراعية والصناعية والاستثمارية والسياحية والطيران وغيرها ليكون الاقتصاد العراقي متنوعا وقائما على قطاعات مختلفة بدلا من اعتماده الحالي على القطاع النفطي بما يحافظ على استدامته واستقراره. الاقتصاد العراقي من تقلبات أسعار النفط ومعوقاتها المستقبلية، وتعزيز حقيقي لمؤسسات النظام الديمقراطي وزيادة كفاءة أدائها، وإنهاء احتكار الدولة للأراضي وتفويضها للقطاع الخاص على أساس الشرعية والكفاءة والنظام والإنصاف، وإطلاق الحرية الاقتصادية للقطاع الخاص في تملك وإنشاء المشاريع التي يرغب في إقامتها، وتحسين البيئة الاستثمارية التي تشجع القطاع الخاص على إقامة المشاريع.

كما يتطلب الأمر تفعيل أدوات السياسة النقدية وتحقيق الاستقرار المصرفي لمعالجة الصدمات المالية المحتملة في المستقبل، بالتزامن مع تفعيل عمل البنوك التجارية، وتعزيز ودعم الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الدعم اللازم من خلال أدوات الائتمان المصرفي، وتطوير القطاع المصرفي من خلال تطوير التشريعات الحديثة التي تواكب الصناعة المصرفية العالمية، وتطوير السوق المالية العراقية وربطها بالمهارات التي يمكنها تحسين أدائها وجذب الشركات الكبيرة لإعطاء الحيوية والديناميكية لهذا القطاع الهام[1].

---

[1] حسين عليوي ناصر الزيادي، **الفساد المالي والاداري في العراق**، مرجع سابق، ص ١٤٥.

الخاتمة

لقد حاولت هذه الدراسة إلى تحديد تأثير الفساد على النمو الاقتصادي، وأكدت علي أن هناك العديد من المشاكل الاقتصادية التي تقلق المخططين وواضعي السياسات الاقتصادية في مختلف البلدان ومن هذه المشاكل الفساد الاقتصادي الذي تعاني منه جميع الدول المتقدمة والنامية بالتساوي، على الرغم من أن مدى انتشاره وتأثيره يختلف باختلاف ظروف الإطار السياسي مختلف التركيبة الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، ومن يتابع هذا المرض يدرك أنه موجود في كل زمان وفي كل مكان، إلا أن نطاقه اتسع في السنوات الأخيرة، خاصة في الدول النامية، مما دفع الباحثين إلى دراسة أسبابه الاقتصادية بمختلف أساليبها وتأثيراتها وطرق علاجها.

ومن خلال الدراسة التحليلية لظاهرة الفساد تبني، ان الفساد يعيق النمو الاقتصادي، حيث يضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية ما يؤثر على استقرار وملاءمة مناخ الاستثمار، كما يؤثر على كل من العدالة التوزيعية والفعالية الاقتصادية نظراً لارتباطه بإعادة توزيع أو تخصيص بعض السلع والخدمات، حيث يسهم الفساد في إعادة تخصيص الثروات لصالح الأكثر قوة ممن يحتكرون السلطة، كما أنه يؤذي الشريحة الفقيرة من المجتمع ويزيد نسبة المهمشين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، إلي جانب تشويهه للسياسات العامة، وإهداره للموارد، ويضعف الفساد من شرعية الدولة ويتهدد الاستقرار السياسي والأمني، مما يستدعي العمل على إيجاد حلول ناجعة لمحاصرة هذه الظاهرة التي تستنزف موارد هامة يمكن أن توجه إلي الاستثمار في قطاعات مختلفة تعزز مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، **ومن خلال الدراسة لتأثير مؤشرات الفساد على التنمية الاقتصادية توصلنا إلي حلة من النتائج والتوصيات نوجزها في الأتي:**

١. إن معاجلة أية ظاهرة تتطلب تحديدها بدقة، وفي ظل موض مفاهيم الفساد وعدم وجود تعريف محدد متفق عليه يصعب معاجلته، لذا فانه يوصى بضرورة تحديد المعاني الدقيقة لهذا المصطلح حتى تسهل معالجته

٢. أن الحاجة ما زالت ملحة لمزيد من الدراسات حول أسباب الفساد وخصوصاً العوامل الدولية لما لها من أهمية في ضل التحديات الراهنة الحاضر، وتقديم الحلول.

٣. لا يقتصر وقوع الفساد الاقتصادي في القطاع العام فقط بل يمتد أيضاً في القطاع الخاص، إلا أن موظفي القطاع العام أكثر عرضه للفساد من غيرهم لبعدهم عن المساءلة المباشرة، وأمنهم من

الرقابة، بخلاف موظفي القطاع الخاص الأكثر مساءلة إما من مديرهم مباشرة أو من مالك المشروع أو مجلس الإدارة ونحو ذلك.

٤. غرس الوازع الديني لدى الأفراد في المجتمع الإسلامي من خلال وسائل الإعلام المختلفة، وهذا يكون باستضافة العلماء المتخصصين في علوم الشريعة والاقتصاد من خلال برامج وندوات متعددة، يتم فيها تسليط الضوء على هذا الداء الفعال وعواقبه الدنيوية والأخروية وأثاره السيئة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية على الفرد والمجتمع.

٥. تفعيل دور المؤسسات التعليمية المختلفة التي تربي الفرد على أن الفساد جريمة كبرى وأن من يفعلها فإنه يتسبب في إلحاق الضرر بنفسه وبأسرته وبمجتمعه، يأتي هذا من خلال تضمين المناهج التربوية موضوعات تسهم في نشر ثقافة النزاهة وحفظ المال العام، بل من الضروري –كما يرى بعض الباحثين أهمية تدريس مادة قانون مكافحة الفساد في الجامعات كمتطلب إجبار لجميع التخصصات.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

١) الكتب والمؤلفات العامة:

١. أيمن أحمد انطوان مسرة، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧.

٢. حسين عليوي ناصر الزيادي، **الفساد المالي والاداري في العراق**، مركز الرافدين للحوار، الطبعة الأولي، ٢٠٢٣.

٣. رمزي ذكي، **انفجار العجز علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي**، الطبعة الأولى، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، ٢٠٢٣.

٤. سمير خيري توفيق، **مبدأ سيادة القانون**، وزارة الثقافة والفنون، سلسلة دراسات – رقم ١٣٨، العراق، ١٩٧٨.

٥. عبد الخالق عبد الله، **الفساد: أسبابه وآثاره وطرق مكافحته**، دار المعرفة، ٢٠٠٨.

٦. عصام عبد الفتاح مطر، **الفساد الإداري ماهيته، أسبابه، ظاهره، الوثائق العالمية والوطنية المعنية بمكافحته**، دور الهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مواجهة الفساد، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠١١.

٧. علي طاهر الحمود، **مكافحة الفساد في العراق**، مركز البيان للدراسات والتخطيط، الطبعة الأولي، ٢٠٢٣.

٨. مجدي رمضان محمد أحمد، **الفساد الإداري وأثره علي التنمية الاقتصادية في مصر**، جامعة بورسعيد، كلية التجارة، قسم العلوم السياسية والادارة العامة، ٢٠١٨.

٩. محمد علي الزيني، **الاقتصـــاد العـــراقي الواقع الحالي وتحديات المستقبل**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولي، ٢٠٠٦.

١٠. محمد، **الفساد والمسائلة في العراق**، مؤسسة فريدريش، مكتب الاردن والعراق، ٢٠١٣.

١١. موالي إبراهيم عبد الحكيم، **قانون الوقاية من الفساد ومكافحته**، جامعة غرداية كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، الجزائر، ٢٠٢٠.

١٢. هاني على الطهراوي، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، ط٣ الثقافة والنشر والتوزيع، العراق ٢٠٠٨.

١٣. يحي الرفاني، **نزاهة الانتخابات واستقلال القضاء**، القاهرة مركز الاهرام للدراسات وحقوق الإنسان، ٢٠٠٦.

١٤. يوسف حسن يوسف، **الفساد الاداري والاقتصادي والكسب غير المشروع وطرق مكافحته**، دار التعليم الجامعي، ط١، الاسكندرية، ٢٠١٨.

٢) البحوث العلمية المنشورة:

١. راضية مسعود، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد المالي في الجزائر ومكافحته**، مجلة الأبحاث القانونية المعمقة، عدد ٢٩، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر، ٢٠١٨.

٢. شريهان ممدوح حسن أحمد، **جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية "دراسة مقارنة"**، المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية)، ٢٠١٨.

٣. عبد الناصر يوخشيم، محمود الدرسي، **أسباب الفساد وتبعاته الاقتصادية في ليبيا: دراسة تحليلية للفترة (٢٠٠٣ – ٢٠١٨)**، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، مقالة رقم ١٠، الاصدار السادس، جامعة بنغازي، قسم المحاسبة، ٢٠٢١.

٤. عمار طارق عبد العزيز، **الفساد الإداري وطرق معالجته**، المركز العراقي للأبحاث، بغداد، ٢٠٢٢م.

٥. كمال أمين الوصال، **الفساد، دراسة في الأسباب والآثار الاقتصادية**، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، عدد ٢، ٢٠٠٨.

٦. كيمبرلي آن إليوت، **الفساد كمشكلة من مشكلات السياسة الدولية، استعراض عام وتوصيات**، بحث منشور ضمن كتاب الفساد والاقتصاد العالمي لمحرره كيمبرلي آن إليوت، ترجمة مجمد جمال إمام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨.

٧. محمد زاهي المغيربي، **بناء الدولة والمساءلة والشفافية**، منتدى ليبيا للتنمية البشرية، ليبيا، ٢٠١٧.

٨. محمد محمود فتح الله، **أثر الفساد على النمو الاقتصادي في مصر**، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة جامعة الزقازيق، مصر، ٢٠١٧.

٩. مطاي عبد القادر، **علي حبيش، مؤشر قياس الفساد الاقتصادي واثاره الاقتصادية والاجتماعية**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد٢، ٢٠١٧.

١٠. نبيل جعفر عبد الرضا، محمد جاسم عواد، **استراتيجية مقترحة لمعالجة الفساد في الاقتصاد العراقي**، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٧.

١١. هشام مصطفي محمد سالم الجميل، **الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي**، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، العدد (٣٠)، ٢٠١٤.

١٢. ولاء علي البحيري، **المجتمع المدني والإصلاح السياسي**، مجلة علوم إنسانية، ع٣٨، ٢٠٠٨.

١٣. يحي غني النجار، **الأثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ١٥، ٢٠٠٩.

٣) الرسائل والأطروحات الجامعية:

١. رمزي محمود حامد ردايدة، **أثر الفساد السياسي والاقتصادي**، مذكرة الماجستير في تخصص علوم سياسية، اقتصاد سياسي دولي، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٦، ص ١١٠.

٢. محمد فتح الله، **دراسة تحليلية للعلاقة بين الفساد والتنمية الاقتصادية بالتطبيق على الاقتصاد المصري**، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة الزقازيق، ٢٠١٦.

٤) التقارير الرسمية:

١. بتول حسن محمد، نوار محمد منير، **أليات تفعيل الدور الرقابي في تقييم البرامج والسياسات الوطنية لتنفيذ لأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠**، ديوان الرقابة المالية الاتحادي، دائرة الشؤون الفنية والدراسات، ٢٠١٦.

٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **رؤية جديدة لنظام إدارة الدولة والمجتمع**، نيويورك، مكتب تطوير سياسات التنمية ١٩٩٨.

٣. صندوق النقد الدولي، مكافحة الفساد مطلب أساسي لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي تقرير لصندوق النقد الدولي، ٢٠١٦.

٤. محمد صالح، **الفساد يستنزف الموارد الطبيعية ويهدم التوازن البيئي في العراق**، كوردي، ٢٠٢٢.

٥) القوانين والقرارات التشريعية:

جمهورية العراق، الدستور العراقي، بغداد، ٢٠٠٧.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Abdkarim Nurdeen Abu Moh and Mukhriz Izraf Aziz , **corruption , political instability and economic development in the economic community of west African states (ECOWAS) :Is there causal relationship?**, contemporary economics, Vol. 9 Issue. 1, Poland, 2014.

2. Dutta, Nabamita, Saibal Kar and Sanjukta Roy (2011),"Informal sector and corruption: An empirical investigation in India" IZA DP, No.5579

3. eckelman, J and B.Powell, **Corruption and the institutional environment for growth**, Comparative Economic Studies, vol. 52, issue 3, 2020.

4. Farah, Salah Abdirahman and Hussein Abdi Ali (2018) , " **A study on the causes of unemployment a mong university Graduates in Kenya: A case of Garissa country , Kenya** ", Journal of economics and commerce, vol.1.

5. Hameed, Sadika and Jeremiah Magpile (2014), **"The costsof Corruption"**,A Report of the CSIS Project on Prosperity and Development, Center of Strategic & International Studies.

6. Kaufman Daniel and Chang-Jin Wei ،Does "Grease Mony" Speed up the Wheels of, Commerce?" NBER Working, 1999, Paper, no 7093.
7. Rose-Ackerman ،Susan: Corruption and Government: causes, Consequences, and Reform, Cambridge University Press, U.K,1999.

8. Tanzi ،V. "Corruption: Arm's Length Relationships and Markets", in Granulose Florential and Sam Peltzman (eds.) The Economics of Organized Crime, Cambridge University Press, U.K, 1995.

9. Wallace-Bruce, Nii Lante, Corruption and Competitiveness in Global, Business The Dawn of a New Era, "MelbULawRw 13; 24(2), Melbourne University Law Review, 2000.

الفهرس

مقدمة	٢
خطة الدراسة	٣
المبحث الأول مفاهيم وتأثيرات الفساد الاقتصادي	٤
المطلب الأول: ماهية الفساد الاقتصادي	٥
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية الكلية للفساد	٨
المبحث الثاني تأثير الفساد الاقتصادي على التنمية	١١
المطلب الأول: تحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد على الدول النامية	١٢
المطلب الثاني: المطلب الثاني: آثار الفساد علي الاقتصاد الكلي	١٣
المبحث الثالث عوامل الفساد وتحليل الأسباب الجذرية	١٦
المطلب الأول: استكشاف العوامل والمظاهر المحفزة للفساد	١٧
المطلب الثاني: تحليل الأسباب الجذرية للظاهرة وتحديد أسبابها	٢٣
الخاتمة	٣٠
قائمة المراجع	٣١
الفهرس	٣٥